تثيرها الأوساط الاسرائيلية حول النوايا المصرية في المرحلة القادمة، خاصة أن مسائل كثيرة ما زالت بدون حل بين الطرفين؛ ولا يبدو أن حلولاً تنتظرها في المستقبل القريب. وفي هذا السياق، حمل وزير الخارجية الإسرائيلي معه سلسلة طويلة من الاتفاقيات التي وقعت في الماضي لكنها «لم تنفذ أبداً». فالقيود على التبادل التجاري بين الدولتين لم تلغ، كما تقول المصادر الاسرائيلية، على الرغم من الأحاديث المطولة عن ذلك. ولم تستطع الشركات الاسرائيلية الاشتراك في مناقصات علنية؛ «كما ينبغي على المواطن المصري الذي يريد زيارة اسرائيل أن يحصل على جواز سفر خاص، بل من المحتمل أن يستوقف على أبواب السفارة الاسرائيلية في القاهرة» (ر. إ. إ.، العدد ٢٥٦٦، ٢٢ و١٩٨٢/٢/٢٣، ص ١٥). وتضيف هذه المصادر: إن الشركات الاسرائيلية لا تستطيع القيام بالدعاية لمنتوجاتها عن طريق وسائل الأعلام المصرية. ويعتقد الوزير الاسرائيلي أنه يجب «تنظيم» هذه الأمور قبل إتمام الانسحاب من سيناء. ورغم استمرار الزيارة لمدة ثلاثة أيام، إلا أن شيئاً جديداً لم ينتج عنها، حيث عاد الطرفان إلى تأكيد مواقفهما المعروفة بالتمسك باتفاق السلام؛ وأعلنا عن وجود الرغبة في تعميق العلاقات في المستقبل وتعزيزها. ولم يكن في الامكان أيضاً إخفاء الخلافات الموجودة بين الطرفين؛ إذ أعلن شامير خلال مأدبة غداء أقامها على شرفه نظيره المصري، أن الدولة الفلسطينية «أصبحت قائمة وهي موجودة في الأردن» (ر. إ. إ.، العدد ٢٥٦٧، ٢٣ و١٩٨٢/٢/٢٤، ص ٤). وأضاف، أن اسرائيل «تحترم» حق تقرير المصير كما يجب، لكن الفلسطينيين يرونه في اقامة دولة لهم، مع أن هذه الدولة «موجودة في الأردن؛ واتفاقات كامب ديفيد تهدف إلى حل مشكلة السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة» (**المصدر نفسه**). وذكرت مصادر مصرية أن الوزير كمال حسن علي رفض اقتراح شامير بالسعي للتوصل إلى اتفاق مبادىء حول «ماهية وطبيعة الحكم الذاتي قبل انتهاء الانسحاب من سيناء» (**المصدر نفسه**). ويعزز هذا الموقف رأي المصادر التي ذكرت أن زيارة شامير لم تحمل أي جديد. وهكذا بقيت مواضيع، مثل رسم الحدود المشتركة والحكم الذاتي وزيارة مبارك، بدون حل، إلا أن الطرفين عادا وأكدا تمسكهما «بمسيرة السلام»، وحرصهما على امكانية حل المشاكل العالقة بالمفاوضات.

محمد عبد الرحمن